لتمكين العملاء من الوفاء بالتزاماتهم وسداد أقساطهم مباشرة

بروتوكول تعاون للربط الإلكتروني بين «الائتمان» و«الدولي»

لحظة توقيع بروتوكول التعاون

على طريق تعميق وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص وضمن الجهود المبذولة للتيسير على المواطنين وتوفير الوقت والجهد وقع المدير العام لبنك الائتمان الكويتي صلاح مضف المضف والرئيس التنفيذي لبنك الكويت الدولي لؤي مقامس بروتوكول تعاون مشترك للربط الالكتروني بين البنكين.

وبمقتضى البروتوكول سيتمكن عملاء بنك الكويت الدولي حملة بطاقاته المصرفية من الوفاء بالتزاماتهم تجاه بنك الائتمان الكويتي وسداد الأقساط المستحقة والقيام بعمليات التحويل الالكتروني للاموال عن طريق نقاط البيع والسداد عبر شبكة الإنترنت.

وقال المدير العام لبنك الائتمان الكويتي:إن "الاتفاق يأتي في سياق استراتيجية طموحة وضعتها ادارة البنك لتنفيذ توجهات مجلس الوزراء نحو الأخذ بتطبيقات الحكومة الالكترونية والتحول إلىانجاز المعاملات الكترونيا ووضع قواعد وضوابط مناسبة لتقليص الدورة المستندية واستخدام انظمة الدفع الإلكتروني.

وحول المزايا والفوائد التي يتيحها البروتوكول قال المضف: إنه سيتيح للمواطنين المستفيدين من قروض بنك الائتمان الكويتي عملاء بنك الكويت الدولي المجال لسداد الأقساط الكترونيا عبر التحويل مباشرة من حسابهم المصرفي في البنك ذاته إلى رصيد مديونياتهم في "الائتمان" بطريقة سهلة ومبسرة ومن دون أن يضطروا إلى مراجعة أي من فروع بنك الائتمان بانفسهم، وعلى نحو يرفع عنهم عبء المراجعة ويوفر الكثير من الوقت والجهد.

وأكد المضف أن البروتوكول خطوة اولى ورائدة في مجال الربط الالكتروني بين مؤسسات القطاعين الحكومي والخاص، مشيدا بالجهود التي بذلها بنك الكويت الدولي وتعاونه اللامحدود لتحقيق هذا الانجاز.

وأوضح أن "بنك الكويت الدولي نموذج في طرح المبادرات والأفكار البناءة التي تخدم عملاءه وتحقق مصالحهم"،معربا عن ترحيب "الائتمان" الدائم بكل المبادرات التي من شانها تطوير وتحسين مستوى الخدمات والارتقاء بها واستعداده الدائم للتعاون مع كل الجهات المعنية وذات الشان في القطاعين الحكومي والخاص.

وأشار إلى أن هذه الخطوة تأتي استكمالا لنجاحات سابقة حققها "الائتمان" خلال عام2014 وكان من شانها توسيع شبكة الربط الالكتروني مع عدد كبير من مؤسسات القطاع الحكومي، لافتا إلى انها اسهمت في نمو ومضاعفة عدد المعاملات الالكترونية بشكل هائل وغير مسبوق.

يقام خلال الفترة من 25 إلى 29 يناير 2015 بأرض المعارض في مشرف

بنك الائتمان يعرض خدماته الإلكترونية في معرض انفوكونكت و انفوبيز

أعلن بنك الائتمان الكويتي (التسليف سابقا) عن مشاركته في معرض «انفوكونكت و انفوبيز» الذي سيقام خلال الفترة من 25 إلى 29 يناير 2015على أرض المعارض الدولية في منطقة مشرف.

وقال مدير مركز نظم المعلومات في البنك طارق العصيمي إن«المعرض يعد أكبر تظاهرة كويتية وخليجية في مجال تكنولوجيا المعلومات والأنظمة الرقمية، تضم نخبة من الشركات والمؤسسات التي تتمتع بخبرة واسعة وتاريخ طويل في هذا المجال»، لافتا إلى أن مشاركة البنك تأتي تلبية لدعوة كريمة من الجهاز المركزي للتكنولوجيا المعلومات.

وأوضح العصيمي أن المعرض يأتي في وقت حقق فيه البنك انجازات هامة وملموسة على صعيد تكنولوجيا المعلومات؛ إذ أنجز عمليات الربط الالكتروني مع عدد كبير من أجهزة ومؤسسات الدولة لتسهيل تدفق المعلومات بسلاسة وانسيابية، وبما يكفل تقليص الدورةالمستندية واختصار الكثير من الوقت والجهد، مشيرا إلى أن ما تحقق حتى الآن كان ترجمة لتوجيهات مجلس الوزراء في شان تطبيق نظام الحكومة الإلكترونية.

وقال العصيمي إن «البنك قام في الوقت ذاته بتطوير خدماته الالكترونية التي أصبحت متاحة الآن عبر بوابة الكويت الالكترونية وعبر موقع البنك ذاته على شبكة الانترنت، كما طوّر قواعد بيانات العملاء؛ بحيث يتسنى الرد على أي استفسار بشان قرض العميل والأقساط المستحقة والرصيد المتبقي في غضون دقائق معدودة، فضلا عن امكانية اصدار بعض الشهادات التي يحتاجها العملاء لإنجاز معاملاتهم في جهات أخرى.

وبيّن أن هذه الإنجازات ما كانت لتتحقق لولا الدعم الكامل وغير المحدود الذي تقدمه الادارة العليا في البنك لمركز نظم المعلومات والتسهيلات الهائلة لفريق العمل.

وأكد أن التسهيلات الأخيرة تصب جميعها في مصلحة المواطنين وعملاء البنك الذين يلحظون تطورا كبيرا في أداء الخدمات خلال الآونة الأخيرة.

ودعا العصيمي المواطنين إلى زيارة جناح البنك في صالة رقم (5)، مؤكدا أن فريق العمل سيكون جاهزا ومستعدا للرد على كل التساؤلات والاستفسارات ، كما يستطيع زوار المعرض من عملاء البنك استصدار بعض الشهادات من خلال أجهزة الحاسوب المتصلة بقاعدة البيانات.

وختاما أكد العصيمي أن المعرض نافذة مفتوحة لنشر الثقافة الرقمية والنوعية بتكنولوجيا المعلومات في جميع نواحي الحياة، مجددا الدعوة إلى المواطنين لزيارته للاطلاع على آخر المنجزات فيما يتعلق بالحكومة الالكترونية.

المعلومات ستشكل القيمة الفعلية والمصدر الرئيسي لنمو الأمم وتوفير الخدمات المتميزة

مدير عام «الخرافي للحاسبات»: قريباً ينطلق عصر المعرفة

■ بيرو كورسيني: الإنترنت لكل شيء وقواعد البيانات الضخمة والأجهزة الذكية المتنقلة والحوسبة السحابية تشكل الروافع الأساسية للتغيير القادم

بيرو كورسيني

قال مدير عام شركة الخرافي للحاسبات "KBM" بيرو كورسيني انه لا يمكن لأحد أن ينكر تأثير الانترنت على أساليب عملنا الحديثة وعلاقاتنا الاجتماعية بل وعلى كافة مجالات حياتنا اليومية، ولكننا لم نزل في بداية الطريق، ولا زالت تنتظرنا تغييرات أعمق بكثير تعيد تشكيل حياتنا المعاصرة بصورة جذرية.

واضاف كورسيني في بيان صحفي ان الجميع ينتظر الأفضل في القادم من الأيام والتي تطلق شركة IBM عليها "عصر المعرفة" حيث ستشكل المعرفة القيمة الفعلية أو المصدر الرئيسي للأمم للنمو ولتوفير مستويات العيش المرفه والخدمات المتميزة لشعوبها، وستفوق أهمية المعرفة في المستقبل ما يمثله النفط حاليا من أهمية إستراتيجية للدول، بل ستشكل المعرفة الرافعة الرئيسية للنمو والتطور، ولكن سيميزها عن النفط أنك كل ما استهلكت النفط نضب معينه ولكن كل ما استخدمت المعرفة زادت وازدهرت وتطورت، كما سترتفع أهمية العاملين في حقل المعرفة لأنهم سيكونون قادرين على الاستفادة والإفادة منها، وسيكونون محور جذب من قبل الدول التي تعتمد المعرفة لتطوير قدراتها وحياة شعوبها في شتى المجالات مثل الصحة والأمن والسلامة والنقل والخدمات العامة والتعليم ومجتمع الأعمال والخدمات الحكومية المترابطة والمتكاملة.

استعرض كورسيني العوامل الرئيسية التي تجعل من مجتمع المعلومات واقعا حتميا في المستقبل وهي :

• اولا: الانترنت لكل شيء

الإنترنت مستقبلا لن تقتصر على ربط الناس مع بعضهم البعض، ولكنها ستتعدى ذلك لربط كل ما يمكننا تخيله وله علاقة بحياتنا اليومية، فالأشياء والحيوانات والناس سيكون لها محددات تكنولوجية مع القدرة على الارتباط بشبكات آلية لنقل المعلومات دون الحاجة إلى تدخل العامل البشري، وتشير التوقعات أن ما يربو عن تريليون شيء سيرتبط مع شبكة الإنترانت في 2015 ليرتفع العدد إلى 15 تريليون شيء خلال عقد من الزمن، وذلك يشمل مثلا أجهزة مراقبة عمل القلب، وكذلك أجهزة الارسال والاستقبال الحيوية البيولوجية في الحيوانات، والسيارات المزودة بكافة أنواع المجسات لتتناسب مع وظائفها، والأجهزة التي تساعد فرق الاطفاء والإسعاف على أداء عملهم بكفاءة أكبر، وكذلك أجهزة التحكم بدرجات حرارة منازلنا ومكاتبنا بالإضافة إلى الأجهزة المنزلية مثل الغسالات والنشافات وحفظ الأطعمة، بكل بساطة كل شيء، لأن كل شيء سيكون له محدد تكنولوجي يتصل من خلاله مع شبكة الانترنت.

• ثانيا: قواعد البيانات الضخمة.

توفر لنا قواعد البيانات الضخمة الحاضنة التكنولوجية لتحليل البيانات التي تنتج عن الانترنت لكل شيء وتمكننا من الاستفادة منها، فحتى الآن كنا نستخدم قواعد بيانات ذات إطار وهيكلية محددين، أما قواعد البيانات الضخمة فهي تتيح لنا التعامل مع أشكال من البيانات متحررة من قيود الشكل المحدد مثل ذلك التي ينتج عن تعاملنا مع شبكات التواصل الاجتماعي، كما تمكننا من استخراج واستنباط الكثير من المعلومات بطرق لم يكن يتسنى لنا حتى مجرد التفكير فيها سابقا.

وعليه فإننا مقبلون فعلا على ثورة حقيقية في أسلوب عيشنا حيث ستشهد الأيام المقبلة اختراقات جذرية في الخدمات الصحية تنطلق من تطوير الإمكانيات المتاحة لتشخيص الأمراض بشكل دقيق.

■ التشخيص الدقيق للأمراض والتوقعات الموثوقة للأرصاد الجوية والإنتاجية الأفضل للمحاصيل الزراعية إمكانيات تلوح في الأفق

كما سنتمكن من الاستشراف الدقيق للفوائض أو النقص في المحاصيل الزراعية بناء على التوقعات الجوية الدقيقة المرتقبة، كما سيمكننا توزيع الفوائض الغذائية بشكل أفضل للمناطق المحرومة حيث تشير التوقعات إلى أن 40% من الغذاء يذهب هدرا، كما سيتوفر لدينا معلومات دقيقة عن المتغيرات الديموغرافية مما يسهم في التخطيط العمراني والوظيفي والتعليمي وغيرها من المجالات بشكل أفضل، إلى جانب توفر معلومات دقيقة عن حالات الطرق والاختناقات المرورية وإمكانية تنبيه السائقين وتوجيههم لمسارات أفضل، إن كل ذلك ليس من نسج الخيال، بل يعتمد على أسس علمية وتقنية متطورة وصلبة تساعدنا التكنولوجيا الحديثة على بلوغه، فقد شكلت الأرصاد الجوية على مر الأيام تحديا حقيقيا استحالت معها التوقعات الدقيقة، أما الآن فنحن على أعتاب عصر جديد.

مع ضمان «استمرارية العمل كالمعتاد» بها وبالشركات التابعة لها

«دبي العالمية» تعلن رسمياً عن بدء تطبيق مرسوم 57

أعلنت دبي العالمية («الشركة») عن توصلها إلى اتفاق رسمي بدعم ملحوظ من المصارف الدائنة الأغلبية من حيث القيمة بخصوص مقترح تعديل وتمديد أحكام ديونها المستحقة والتي تبلغ قيمتها 14.6 مليار دولار أمريكي. وكجزء من استراتيجية تنظيم وهيكلة وترتيب ديونها، دخلت دبي العالمية في مناقشات استمرت عدة أشهر مع مجموعة واسعة من كبار دائنيها حول ترتيبات طوعية لتحسين شروط وأحكام اتفاقية الائتمان الحالية لكل من الشركة والدائنين.

ونتيجة للمناقشات، قامت الشركة أوائل ديسمبر 2014 بترتيب لقاءات مع دائنيها في كل من دبي ولندن لشرح الاتفاق المبدئي والذي تتمثل عناوينه الرئيسية في السداد الكامل والمبكر لاستحقاقات عام 2015 والتي تبلغ 2.92 مليار دولار أمريكي، تمديد آجل إستحقاق عام 2018 إلى عام 2022، تعزيز عائد القرض من خلال زيادة الأسعار، تحديد خطة سداد للدفعات، إضافة إلى مجموعة من الضمانات.

وبناءً على ما تم الاتفاق عليه خلال هذه الاجتماعات، تقدمت الشركة بإخطار للترتيب الطوعي بموجب المرسوم رقم 57 الذي تم اعتماده كأداة لتنفيذ التعديلات اللازمة للاتفاق الحالي. وبموجب المرسوم رقم 57، يجب الحصول على موافقة 66.67% على الأقل (من حيث القيمة) من أصوات الدائنين إضافة إلى الإلتزامات الحالية المضمونة من الدائنين، وهي العقبة التي تم تخطيها بنجاح. كما قامت شركات تابعة لدبي العالمية تشمل دبي العالمية مجموعة التمويل ليمتد، استثمار العالمية القابضة ش.ذ.م.م.، استثمار العالمية ش.م.خ.، الميناء والمنطقة الحرة العالمية م.م.ح.، بتقديم إخطارات مماثلة كجهات ضامنة بموجب التسهيلات الحالية.

وتهدف الشركة إلى مواصلة اشراك عدد أكبر من الدائنين في الاتفاق خلال عملية المرسوم 57 والتي سوف تستغرق عدة أشهر لاستكمالها حسب المتعارف عليه، وخلال هذه الفترة، سيستمر عمل الشركة والشركات التابعة لها كالمعتاد وستستمر بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية الحالية على النحو الاعتيادي. وعبرت دبي العالمية عن سعادتها لتلقي هذا الدعم الكبير من الجهات الدائنة، حيث يمثل الاتفاق نجاحا لكل من الشركة والدائنين على حد سواء، كما أنه يدعم الاتفاقيات الائتمانية الحالية لكلا الجانبين. ويعتبر البدء في استخدام المرسوم 57 الذي تمت تجربته، وله مواصفات مشابهة لأنظمة عالمية موازية، خطوة متوقعة ومنطقية لإستكمال مقترح هيكلة وترتيب الديون التي تم الاتفاق بشأنها.

أرقام قياسية جديدة في أوروبا وتمديد موقع الريادة في السوق النخبوي الصيني

أودي تنتج ما يزيد عن 1.74 مليون سيارة خلال 2014

شركة أودي تحقق ثاني أعلى نمو في تاريخها

تخطت أودي هدفها المعلن في العام 2014 والمتمثلة بتسليم 1.7 مليون سيارة، فبنهاية العام الماضي، سلمت الشركة 1,741,100 مليون سيارة الى الزبائن، وذلك بزيادة قدرها 10.5 بالمئة عن العام 2013. وتمكنت الشركة مجددا من تسريع وتيرة نموها وتحقيق ثاني أعلى نمو في تاريخها وبزيادة 165,600 زبون اضافي. وساهمت موديلات أودي الرياضية متعددة الإستخدامات (+15.8%) (SUV) وعائلة A3 التي أطلقت حول العالم لأول مرة في العام 2014 (+53.2%) في دفع مجموع المبيعات القوي، في ديسمبر، واصلت أودي نسب نمو من رقمين وأنهت العام بنسبة مبيعات قدرها 14.7 بالمئة أي حوالي 150,000 سيارة في ذلك الشهر. وفي الشرق الأوسط، سجلت أودي رقما قياسيا بعد بيع 11,130 سيارة في المنطقة.

في هذا الصدد قال روبيرت ستادلر، رئيس مجلس إدارة مجموعة أودي: «عام 2014 دليل على قوة علامة أودي. لقد حققنا عاما ناجحا حتى قبل المرحلة الثانية من خطتنا الخاصة بالموديلات الجديدة. لا تزال الظروف في العديد من الأسواق مليئة بالتحديات.» وأكد رئيس المبيعات لوكا دي مبو على أهمية خطط العولمة المستمرة في أودي كعامل نجاح مهم وعلق قائلا: «في العام الماضي، تقدمنا في جميع المناطق حول العالم واستحوذنا على حصص من تلك الأسواق. لقد قمنا بزيادة تقدمنا في قطاع السيارات النخبوية في السوق الصيني وأنهينا العام في أوروبا فوق مستوى ما قبل أزمة 2007 بكثير. وفي سوق الولايات المتحدة، أودي تنمو بمعدل ثلاث مرات أعلى من نسبة المبيعات الإجمالية للسيارات.» وحققت أودي إجمالا ارتفاعا جديدا في 50 دولة بالإضافة الى الشرق الأوسط (سيارة 11,130 –+5.0%) في العام 2014. وعلى الصعيد العالمي، زادت الشركة نسبة الوحدات المباعة بأكثر من 100,000 سيارة للعام الخامس على التوالي. وبالمقارنة مع مبيعات العام 2009 التي بلغت 949,729 وحدة، حوالي 800,000 عميل اختاروا العلامة ذات الحلقات الأربع العام الماضي.

وفي الولايات المتحدة، تضاعفت نسبة الوحدات المباعة في نفس الفترة الزمنية من 82,716 سيارة في العام 2009 الى 182,011 في العام 2014. حققت العلامة ذات الحلقات الأربع نموا بنسبة 15.2 بالمئة في الولايات المتحدة، ومع تسليم 19,238 في آخر شهر من العام الماضي، كان ديسمبر أقوى شهر في المبيعات على الاطلاق لأودي في أمريكا والشهر 48 على التوالي أي في الأعوام 2011 و2012 و2013، نجحت أودي مجددا في تحقيق مبيعات أفضل عن كل شهر في العام 2014 مقارنة بأشهر العام 2013.

توقعات باستثمارات تفوق قيمتها 30 مليار دولار في عقود مشاريع جديدة خلال 2015

قطر مقبلة على عام غير مسبوق من المشاريع

من المتوقع أن تضخ دولة قطر استثمارات تفوق قيمتها 30 مليار دولار أمريكي في عقود مشاريع جديدة خلال العام 2015، وفقا لأحدث البيانات الصادرة عن خدمة "ميد بروجكتس" MEED Projects الإلكترونية الرائدة إقليميا في رصد المشاريع. ويعتبر هذا الرقم غير المسبوق ثمرة لإرساء عقود مشاريع ضخمة تشمل الطريق السريع الذي تنفذه هيئة الأشغال العامة "أشغال"، إضافة إلى توسعات في الطرقات المحلية وشبكات الصرف الصحي، فضلا عن مشروعات ضخمة في قطاعي العقارات والمواصلات، منها "مشيرب"، و"لوسيل"، ومشروع الميناء الجديد.

وسيشهد العام الحالي إرساء عقود لمشروعات ضخمة، منها مجمّع الكرعانة للبتروكيماويات، والذي تقدر قيمته بأكثر من 5 مليارات دولار، وعقد توريد العربات والأنظمة الخاصة بمترو الدوحة (الذي تفوق قيمته ملياري دولار)، وخمس حزمات من العقود الضخمة المتعلقة بمشروع بناء خزانات عملاقة للمياه والتي تقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات.

وتعليقاً على هذه التوقعات، قال إد جيمس، مدير التحليل في "ميد بروجكتس": "بالرغم من هبوط أسعار النفط، غير أن قطر تتمتع بكثير من المقومات للسير قدما بتنفيذ مشاريع مستقبلية ضخمة نتيجة الدعم من الجهات السياسية المسؤولة، وامتلاك احتياطات مالية تتيح لها مواصلة تمويل المشاريع، في الوقت الذي تستعد فيه لاستضافة بطولة القيفا لكاس العالم لكرة القدم عام 2022".

واضاف: "شهد عام 2014 نمواً في الإنفاق على المشروعات بنسبة 25 في المئة مقارنة بعام 2013، ليبلغ 30 مليار دولار أمريكي، في ظل توقعات بمواصلة الاتجاه الصعودي في أنشطة المشاريع".

وسيكون الإنفاق على المشاريع مدعوماً بحقيقة أن قطر ستحافظ على صدارة قائمة الدول الأسرع نمواً بين دول مجلس التعاون الخليجي حتى عام 2020، فيما تمضي البلاد قدماً في العمل على واحد من أكثر برامج التنمية الاقتصادية والبنية التحتية شمولاً وطموحاً في العالم، وهو ما سيتم تسليط الضوء عليه في مؤتمر "ميد" السنوي لمشاريع قطر، والذي سيُعقد في الدوحة يومي 10-11 من شهر مارس 2015.

وبحسب وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية، فإن الاقتصاد القطري سوف ينمو بنسبة 7.7 في المئة خلال 2015، وهذا ما يدل على أن أكبر دولة مصدرة للغاز الطبيعي المسال في العالم تتوقع أن يكون تأثير انخفاض أسعار النفط ضئيلاً على نموها الاقتصادي.

وأشارت الوزارة: "إن التوسع القوي في الأنشطة غير الهيدروكربونية سيواصل تحفيز الزخم الاقتصادي الكلي مدفوعاً بالإنفاق الاستثماري، والتوسع في المالية العامة، والنمو السكاني. ومن المتوقع أن تواصل الدولة تسجيلها فائضاً في الموازنة العامة خلال الفترة الممتدة بين 2014 و2016".

وتتمتع قطر بأعلى جدارة ائتمانية في منطقة الشرق الأوسط، حيث حازت على تصنيف AA من "ستاندرد آند بورز"، وتصنيف Aa2 للديون السيادية من "موديز".

وفي وقت سابق هذا العام أظهر التقرير السنوي لبعثة مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي المتعلقة بالاقتصاد القطري، أن ميزانية قطر والفائض في ميزان مدفوعاتها يعتبران الأعلى في المنطقة بلا منازع ومن بين الأكبر في العالم، حيث أن قيمة احتياطاتها المالية تفوق 100 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

وقال التقرير: "قطر تتمتع بسياسات مرنة تمكنها من التعامل مع الظروف غير متوقعة على المدى القصير. كما تتمتع باحتياطات مالية مالية وموارد طبيعية ضخمة جداً، ومن غير المرجح أن يتأثر الإنفاق بانخفاض أسعار النفط والغاز أو تقلبات السوق على المدى القريب".

وتعتبر حصة الفرد من ثروة الغاز والنفط الأعلى في العالم بحسب تقرير أصدره بنك قطر الوطني في سبتمبر، وقال فيه: "تمتلك قطر ثروة هائلة من النفط والغاز، خاصة عند مقارنتها بالتعداد السكاني للدولة". كما أضاف التقرير: "وفقاً لمعدلات استخراج احتياطي الغاز الطبيعي المؤكدة حالياً في قطر، فإن الغاز لن ينفذ قبل 156 سنة على الأقل، وكان إجمالي إنتاج النفط والغاز الطبيعي في عام 2014 يعادل أكثر من 2 مليون برميل يومياً".

وستتمحور مناقشات مؤتمر "ميد" السنوي حول قوة الاقتصاد القطري والإلتزام بأهداف رؤية قطر الوطنية 2030. وتشمل قائمة المتحدثين الرئيسيين سعادة الشيخ عبد الله سعود آل ثاني، حاكم مصرف قطر المركزي، إضافة إلى متحدثين آخرين مثل ريمي روحاني، مدير عام غرفة تجارة وصناعة قطر؛ ورئيس مجلس إدارة شركة "دارنا" سعادة الشيخ ناصر بن عبد الرحمن بن ناصر آل ثاني؛ والرئيس التنفيذي لمجموعة "بروة" العقارية، أحمد عبد الله العبد الله؛ والدكتور يوسف محمد الحر، رئيس مجلس إدارة المنظمة الخليجية للبحث والتطوير؛ والسيد أحمد ناصر الناصر، مدير المؤسسة العامة القطرية للكهرباء والماء.

كما سيشارك في المؤتمر أيضا السيد أحمد القوسي، مدير العمليات اللوجستية في شركة سكك الحديد القطرية "الريل"، وممثلون كبار عن هيئة الأشغال العامة "أشغال".

أما المواضيع التي سيتم تناولها في المؤتمر، فستشمل أحدث التطورات في استراتيجية التنمية الوطنية، كالتوجهات والفرص المتاحة في القطاع المصرفي والمالي، والتطورات المتعلقة بأحدث مشاريع الطاقة والبنية التحتية في دولة قطر. كما سيركز المؤتمر على التحدي المتمثل في إكمال برنامج المشاريع القطري الضخم لاستضافة نهائيات كاس العالم 2020 وما بعدها، والبالغة قيمته 200 مليار دولار.